الأنباء
الخميس 7 يناير 2016

أنباء سورية

من قلب الكويت إلى السوريين في كل العالم
صفحة خاصة تعنى بأخبار سورية الأم وهموم وقضايا
أبنائها المقيمين على أرض الخير والعطاء
syrianews@alanba.com.kw

خبر.. وتحليل

القرار 2254حل وسط بين القوى العظمى فرض على السوريين

سورية عنوان رئيسي في العام 2016

يجري المبعوث الدولي الخاص الى سورية ستيفان دي ميستورا محادثات مع الاطراف المعنية بالازمة السورية استعدادا لعقد مفاوضات بين الحكومة والمعارضة في جنيف قبل نهاية الشهر الجاري، على ان يزور دمشق وعواصم اقليمية فاعلة قبل الموعد المقرر للمفاوضات.
وقد سارع دي ميستورا للانتقال الى الرياض ومنها الى طهران لبحث آفاق التسوية. ثم يتوجه الى دمشق.
الحوار المزمع اجراؤه والمفترض ان ينطلق هذا الشهر سيجري على اساس القرار الدولي رقم 2254 الذي تميز بالاشارات والنقاط التالية:
1 ـ خلو القرار من اي اشارة بالاسم الى النظام السوري الذي تعامل معه كطرف في ازمة يقف فيها على قدم المساواة مع اطراف المعارضة المعتدلة، وان كان البعض يجادل في ان اعتماد القرار على مخرجات مؤتمر جنيف الذي يدعو الى اقامة حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات تعني حكما انهاء سلطة الاسد.
2 ـ إشارته بالاسم إلى كل من تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة»، بوصفهما تنظيمين إرهابيين يتعين القضاء عليهما.
3 ـ إقراره ضمنا بأن قضية إسقاط النظام الحاكم في سورية ليست، ولا ينبغي أن تكون هدفا لأي طرف آخر سوى الشعب السوري وحده.
وانطلاقا من هذا التصور العام لتسوية حظيت بقبول جميع أعضاء مجلس الأمن، تضمن القرار 2254 إجراءات وجداول زمنية محددة، وذلك على النحو التالي:
1 ـ مفاوضات رسمية بين ممثلي النظام والمعارضة، تبدأ قبل نهاية الشهر بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، مرجعيتها بيانا جنيف وڤيينا، تستغرق ستة أشهر، وتنتهي باتفاق على آليات لصياغة دستور تجري على أساسه انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة.
2 ـ وقف لإطلاق النار، يبدأ سريانه فور الانتهاء من الاتفاق على تفاصيل مرحلة انتقالية يتعين الشروع في وضعها موضع التطبيق والانتهاء من تنفيذ كل بنودها ومراحلها خلال 18 شهرا.
3 ـ حرب على كل المنظمات الإرهابية المدرجة على قائمة سيتم الاتفاق عليها لاحقا، إلى أن يتم القضاء عليها نهائيا.
في المبدأ، يعتبر أي قرار دولي لانهاء مأساة سورية والشعب السوري خطوة تاريخية، بعدما أسقطت روسيا والصين أربع محاولات لقرار مماثل عام 2011. ويثير كسر هذا الاصطفاف الدولي كثيرا من التفاؤل في إمكان التحرك نحو وضع حد لحرب مدمرة أوقعت أكثر من 300 ألف قتيل.
وبقدر التفاؤل الذي اثاره القرار الدولي لإنهاء الحرب في سورية لكونه الأول من نوعه منذ نحو 5 سنوات، ارتسمت تساؤلات عن إمكان تنفيذ هذه الخطة، بما فيها وقف النار وإطلاق محادثات بين النظام والمعارضة وصولا الى التزام بجدول زمني لتأليف حكومة وإجراء انتخابات في غضون سنتين.
و«شياطين» هذا الاتفاق ليست كامنة في تفاصيله فحسب، وإنما أيضا في خطوطه العريضة، ولا يرتكز القرار على تقدم صلب أو هدف يمكن تحقيقه قريبا. فوقف النار الذي كان ليبعث أملا كبيرا في نفوس السوريين والعالم بإمكان إنهاء هذا الكابوس، ليس شرطا لبدء المفاوضات، ولا خطوط واضحة للتطبيق الذي يبدأ بموجب القرار فور اتخاذ ممثلي الحكومة السورية والمعارضة الإجراءات الأولية على طريق الانتقال السياسي في رعاية الأمم المتحدة.
أما عقدة الرئيس السوري بشار الأسد، فهي وحدها كفيلة بتقويض الآمال المعلقة عليه. ولطالما شكل مصير الأسد عقدة أساسية أمام أي حل في سورية.
تعتبر مصادر ديبلوماسية أوروبية أن الأمور لن تتم بسهولة وأن صعوبات سياسية كثيرة تعترض عمل المبعوث الدولي، كذلك انتقدت هذه المصادر المنهج الذي اختاره وزير الخارجية الأميركي جون كيري، وأسلوبه في التعاطي مع الجانب الروسي وما يمكن اعتباره تنازلات قدمها لموسكو.
وتلخص المصادر طريقة عمل كيري كالتالي: الوزير الأميركي يسعى إلى إطلاق دينامية سياسية يكون من شأنها دفع الأطراف المعنية وخصوصا الجانب الروسي، إلى تطوير مواقفه بحيث يصل إلى خلاصة مفادها أن غرض دحر داعش يمكن أن يتحقق وكذلك صيانة المصالح الروسية الأساسية يمكن أن تؤمن عبر نظام سياسي لن يكون فيه بشار الأسد بل قيادة ملائمة لموسكو. وبكلام آخر، فإن واشنطن تسعى لجلب روسيا إلى المسار السياسي وتجنب ما من شأنه «تنفيرها»، من المشاركة فيه، ومن ذلك مثلا الامتناع عن الإشارة إلى الرئيس السوري في قرار مجلس الأمن الأخير رقم 2254 و«مسايرة» موسكو في أكثر من نقطة وقضية.
أما الصعوبة الثانية على درب جنيف الجديد، فتتمثل في أن المعارضة السورية لا يمكن أن تنخرط في المسار التفاوضي ما لم تحصل سريعا على توضيحات لمسائل أساسية، أبرزها: شكل الحكومة المفترض أن تتشكل، بحسب قرار مجلس الأمن، وخريطة الطريق التي تم التوصل إليها في ڤيينا، والصلاحيات التي ستنقل إليها، والدور الذي سيبقى للرئيس السوري وخصوصا فيما يتناول الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، في ظل اعتقاد سائد أن النظام السوري لن يقدم على أي تنازلات ما دام هو متيقن من أن روسيا ـ ومعها إيران ـ تحمي ظهره وأن وضعه الميداني يتحسن.
أيضا ترى المصادر أن الاختبار الجدي لمجمل عملية المسار السياسي هو في مدى تلاؤمه مع التطورات الميدانية.
والحال أن الحملة الجوية الروسية المكثفة مازالت تتطور، وهي تستهدف عمدا ـ كما في السابق ـ مواقع المعارضة المعتدلة، الى جانب بعض اهداف «داعش».
لذا، فإن الصعوبة تكمن في «تزويج» مقاربتين سياسيتين متناقضتين تماما، فضلا عن ذلك، فإن روسيا التي لم يرقها نجاح «مؤتمر الرياض» ستستمر في مساعيها لضرب مصداقية ما تحقق في الرياض وتوسيع لائحة التنظيمات الإرهابية التي لن يشملها وقف إطلاق النار من جهة، ولن تكون مقبولة على طاولة المفاوضات في جنيف من جهة ثانية، وهي تسعى لإضافة فصائل يعتبرها الغرب ومؤيدو المعارضة «معتدلة».
هناك حقيقة لا يمكن تفاديها، وهي أن قرار مجلس الأمن هو نوع من الحل الوسط بين الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بالأزمة السورية، وليس بين السوريين أنفسهم. المعارضة والنظام، يجدان نفسيهما مجبرين على التعايش مع هذا القرار، وليس القبول به نهائيا. في حقيقته القرار تفاهم بين دولة عظمى، هي الولايات المتحدة، لا تريد الانخراط سياسيا ولا عسكريا في الأزمة السورية، ودولة عظمى أخرى وان كانت أقل درجة هي روسيا، انخرطت عسكريا وسياسيا في هذه الأزمة، وأصبحت تمسك بملفها أكثر من غيرها. انطلاقا من ذلك، فإن إمكان تنفيذ القرار ونجاحه في إخراج سورية من مأزقها يعتمد قبل أي شيء آخر على ما تنوي روسيا أن تفعله لتحقيق هذا الهدف. فهل تريد انتقالا سياسيا أم تسعى الى فرض تسوية سياسية؟!
ومن المتوقع، في سياق كهذا، أن يجد مجلس الأمن نفسه مضطرا إما إلى اتخاذ قرار جديد بفرض التسوية المنصوص عليها في القرار 2254 وفقا للفصل السابع من الميثاق، أي بفرض عقوبات صارمة قد تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية ضد كل من يحاول عرقلتها، وهو أمر لا يبدو محتملا في ظل موازين القوى الراهنة في النظامين الدولي والإقليمي، وإما أن تترك الأزمة تتفاعل على الأرض مع الحرص في الوقت نفسه على التحكم في ضبط إيقاعها بما لا يؤدي إلى مواجهة عسكرية مع روسيا، بانتظار نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية في نهاية العام المقبل، وهو الاحتمال الأرجح.

المعارضة السورية تُبلغ ديمستورا بضرورة وقف النظام للقصف وفك الحصار قبل محادثات السلام المقبلة

عواصم ـ وكالات: قال مسؤولون معارضون إن قيادات من المعارضة السورية أبلغت مبعوث الأمم المتحدة بأنه يجب أن تتخذ دمشق خطوات لبناء الثقة تشمل الإفراج عن سجناء ووقف الهجمات على المناطق المدنية وفك الحصار، قبل أن يشاركوا في مفاوضات من المقرر عقدها نهاية هذا الشهر.
ونقلت رويترز عن مسؤولين مطلعين على ما دار في اجتماع المعارضة السورية والمبعوث الدولي استافان ديمستورا في الرياض أمس الأول، إن المطالب التي طرحها ساسة معارضون وقيادات من جماعات المعارضة المسلحة في الاجتماع معه تتفق مع القرار 2254 الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي في 18 ديسمبر الماضي ويدعو الى وقف فوري لاطلاق النار ويؤيد خارطة طريق من أجل عملية للسلام في سورية.
وكشف المسؤولون أن المعارضة تريد أيضا أن يرفع النظام الحصار المفروض على المناطق الخارجة عن سيطرته والإفراج عن معتقلين ووقف إسقاط البراميل المتفجرة قبل أن تشارك في المفاوضات.
وقال أحد مسؤولي المعارضة وطلب عدم نشر اسمه،لأنه ليس متحدثا رسميا باسم الهيئة العليا للمفاوضات التي تشكلت في الرياض أخيرا، إن الاجتماع سار على ما يرام وإن موقف المعارضة موحد. وأضاف أن المعارضة طالبت بتنفيذ البنود 12 و13 و14 من قرار مجلس الأمن الدولي وأن هذه هي الضمانات من أجل المفاوضات.
بدوره، أكد جورج صبرا أحد الساسة المعارضين الذين حضروا اجتماع الرياض في تصريح لرويترز، إنه لا يمكن أن تتقدم العملية السياسية بمعزل عن الحرب التي لاتزال مستعرة في سورية. وأضاف أن المعارضة غير مهتمة بالمفاوضات من أجل المفاوضات.
وقال صبرة في تصريح آخر لقناة «العربية» الاخبارية أمس إن «وفد المعارضة للمفاوضات يرى أهمية تطبيق شروط قرار مجلس الأمن (2254) الخاص بإطلاق سراح المعتقلين، وإيقاف أحكام الإعدام ضد المعارضين، وفك الحصار عن المناطق التي لا توالي النظام قبل الدخول في أي نوع من المفاوضات».
ونفت المعارضة السورية أن تكون تلك المطالب شرطا للتفاوض نظرا لكون القرار الأممي ينص على تطبيقها قبل موعد المفاوضات لتهيئة الظروف المناسبة لهذه المفاوضات التي تأمل الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة أن تفضي إلى تسوية سياسية للازمة السورية يذكر أن الهيئة العليا للتفاوض تم تشكيلها الشهر الماضي في إطار جهود تدعمها السعودية حتى تكون المعارضة جاهزة للمحادثات التي قالت الأمم المتحدة إنها تسعى لجمعها مع ممثلي النظام في 25 يناير الجاري في جنيف لبدء محادثات السلام.

سوري يجمع الخشب للتدفئة من بين الانقاض في مدينة دوما المحاصرة (أ.ف.ب)

تيار بناء الدولة ينسحب من الهيئة العليا للمفاوضات المعارضة

عواصم ـ وكالات: أعلن رئيس «تيار بناء الدولة السورية» لؤي حسين انسحابه من الهيئة العليا للمفاوضات، بحسب ما تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل اعلام.
وقال لؤي حسين المحسوب على المعارضة المقبولة من النظام السوري، في بيان له: إن انسحابه جاء «لأسباب عديدة نشأت على خلفية تشكيلها (الهيئة العليا) على أساس المحاصصة الحزبية».
وأضاف «أعلنت عن تحفظي على هذه الطريقة منذ لحظة إعلانها كآلية لتعيين أعضاء الهيئة وتلا ذلك تحفظي الدائم والشديد على تركيبة الهيئة القائمة على هذه المحاصصة لكني لم أنجح إطلاقا بأي تعديل عليها أو على آلية عملها بحيث تحولت إلى منصة خطابية جديدة لبعض أطراف المعارضة التي لا ينقصها منصات خطابية».
وتابع حسين الذي انتقد كثيرون انضمامه الى الهيئة باعتباره مقربا من النظام، بيانه «مأخذي على بنية الهيئة القائمة على المحاصصة هو مأخذ براغماتي، إذ إنني أخشى أن تتسبب هذه البنية وآليات العمل الناجمة عنها في انتصار ساحق للنظام على طرف المعارضة وحينها ستكتفي الهيئة بادعاء أن النظام انتصر بسبب حلفائه الدوليين».
وكشف لؤي في بيانه أنه طلب من المبعوث الأممي إلى سورية استافان ديمستورا على إيجاد طريقة «لحماية مصالح الأغلبية الساحقة من السوريين الذين ليسوا ضمن صفوف النظام ولا صفوف المعارضة».

«داعش» يطور صواريخ لإسقاط طائرات ركاب

عواصم ـ وكالات: كشفت صحيفة الاندبندنت" أن علماء وخبراء الأسلحة في تنظيم داعش في سورية والعراق طوروا أسلحة جديدة قادرة على إسقاط طائرات ركاب، وقالت الصحيفة البريطانية ـ في تقرير على موقعها الإلكتروني امس ـ ان لقطات ڤيديو عرضت مؤخرا أظهرت مجموعة من مسلحي داعش وهم يصنعون بطارية حرارية محلية الصنع في قاعدة سورية في الرقة لاستخدامها في صواريخ أرض ـ جو خرجت من الخدمة العسكرية.
ويقال إن هذه الصواريخ التي ظهرت في لقطات الفيديو تبلغ نسبة دقتها في ضرب الأهداف 99٪. ويقول خبراء إن الجماعات الإرهابية لديها هذه الأسلحة منذ عقود، ولكن تخزينها وتصنيع بطاريات حرارية تشكل أهمية حيوية لوظائف تلك الصواريخ أمر صعب للغاية دون وجود معرفة متطورة.
ويخشى من ان يتمكن داعش من إعادة استخدام آلاف الصواريخ المهملة بعد حصوله على المعرفة التقنية في هذا الصدد.
الى ذلك ، أكد وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي أن جيش بلاده هو عنوان وحدة البلاد وتماسكها وأملها في البقاء قوية. وقال العبيدي في كلمة بمناسبة ذكرى تأسيس الجيش العراقي امس، إن الجيش سيظل حاميا ورمز عزة وكرامة العراق، ومن دون هذا المعنى تغدو البلاد مستباحة للأغراب والطائفيين والمارقين، وساحة لتصفية الحسابات باختلاف وجهاتها وأطياف أجنداتها، وهذا لن نقبله ولن يكون، مادام الجيش موجودا، ولفت إلى أن الأيام القادمة ستشهد انطلاقات كبرى لتحرير ما تبقى من أرض العراق، قائلا: قادمون يا نينوى، ليس شعارا ومحض أمل، بل نهج ومسار صدقه العمل، معركة ستكون أقرب مما يتوقعون وأشد هولا مما شهدوا ويشهدون.
في غضون ذلك، قتل ثلاثة من المدنيين وأصيب 12 عراقيا آخرون نتيجة انفجار عبوتين ناسفيتن في حادثين منفصلين جنوبي بغداد. وقال مصدر أمني إن عبوة ناسفة انفجرت في منطقة الدورة جنوبي العاصمة، مما أدى إلى مقتل مدني واصابة خمسة آخرين بجراح، مشيرا إلى أن عبوة ناسفة ثانية انفجرت قرب سوق الرشيد جنوبي بغداد تسببت في مقتل مدنيين اثنين وإصابة سبعة آخرين.

سلسلة اغتيالات تحصد نحو 20 قياديا معارضاً سورياً

عواصم ـ أ. ف. پ : قتل خلال الاسابيع الاخيرة نحو عشرين قياديا من فصائل المعارضة السورية بينهم اسلاميون بغارات أو على ايدي مجهولين كان آخرها «اغتيال» امير حركة احرار الشام في حمص امس الاول، بحسب ما قال ناشطون وحقوقيون. وأفاد المرصد السوري لحقوق الانسان أمس ان «مسلحين مجهولين اغتالوا امير حركة احرار الشام في حمص ابو راتب الحمصي بإطلاق النار على سيارة كانت تقله وزوجته في قرية الفرحانية الغربية القريبة من مدينة تلبيسة في ريف حمص الشمالي» الذي تسيطر عليه المعارضة أمس الأول. وافاد المرصد بأنه خلال شهر ديسمبر «شهدت محافظات سورية عدة، 18 عملية اغتيال على الأقل طالت قياديين في الجيش الحر وفصائل إسلامية وأخرى معارضة، من بينها سبع عمليات اغتيال استهدفت قياديين في جبهة النصرة» ذراع تنظيم القاعدة في سورية.
وأوضح المرصد أن بين قيادي جبهة النصرة الذين تم اغتيالهم كلا من امير التنظيم في درعا ابو جليبيب الاردني في الرابع من ديسمبر، وامير التنظيم في اليرموك حسام عمورة في 22 الشهر ذاته. وقبل اربعة ايام، اورد المرصد «اغتال مسلحون مجهولون عبد القادر ضبعان قائد كتيبة في حركة أحرار الشام عبر استهداف سيارة كان يستقلها بعبوة ناسفة في ريف إدلب الجنوبي الشرقي» في شمال غرب البلاد.
ويسيطر «جيش الفتح»، وهو عبارة عن ائتلاف فصائل اسلامية عدة ابرزها جبهة النصرة وحركة احرار الشام، على محافظة ادلب بالكامل باستثناء بلدتي الفوعة وكفريا المحاصرتين من قبل مقاتليه. وتوزعت عمليات الاغتيال وفق المرصد، على محافظات إدلب ودرعا وحلب ودمشق وضواحيها وريف دمشق، سواء عن طريق «تفجير عبوات ناسفة أو استهداف سياراتهم بألغام أو إطلاق نار بشكل مباشر»، من دون ان يعلن اي طرف مسؤوليته.
وقال توماس بييريه، الخبير في الشؤون السورية في جامعة ادنبرة، لوكالة فرانس برس ان «النظام وحلفاءه هم المشتبه بهم الاساسيون» وراء هذه العمليات، موضحا ان «احدى اسس الاستراتيجية التي وضعتها روسيا منذ بدء تدخلها في سورية في سبتمبر تعتمد على الاطاحة بقيادة الفصائل، وهذا يحصل عن طريق الغارات الجوية المحددة الاهداف او عبر مجموعات على الارض».
وتشن موسكو حملة جوية في سورية منذ 30 سبتمبر، تقول انها تستهدف تنظيم داعش و«مجموعات ارهابية» اخرى. وتتهمها دول الغرب وفصائل مقاتلة باستهداف المجموعات التي يصنف بعضها في اطار «المعتدلة» اكثر من تركيزها على الجهاديين.
وبحسب بييريه، قد يعود ارتفاع عمليات الاغتيال خلال الاسابيع الماضية الى تحسن القدرات الاستخبارية لقوات النظام والموالين له بمساعدة روسية.
واشار بييريه الى احتمال آخر وهو ان تكون «الخلايا النائمة في داعش»، هي التي تقف وراء هذه العمليات، خصوصا ان مقاتلي الفصائل «يستهدفون الموالين الحقيقيين او المفترضين للتنظيم» في حمص، .

إغلاق مكتب ميركل بسبب طرد مريب

ألمانيا استقبلت 1,1 مليون طالب لجوء في 2015

برلين ـ وكالات: أغلقت الشرطة الألمانية مكتب المستشارة أنجيلا ميركل لفحص طرد مثير للريبة بينما كان الوزراء في اجتماع للحكومة بالمبنى صباح أمس.
ونقلت رويترز عن شاهد قوله إن الوزراء واصلوا اجتماعهم الاعتيادي بعد أن طوقت الشرطة المنطقة المحيطة بالمستشارية في وسط برلين.
وأوضح الشاهد أن أربعة طرود بلاستيكية صفراء كانت خارج مدخل المبنى. وقال المتحدث باسم الشرطة الاتحادية لرويترز إن تحريات اجريت لتبين أمر «الطرد المريب».
وتأتي هذه الحادثة في أعقاب مخاوف أمنية في العام الجديد بعد أن تلقت الشرطة معلومات بأن متشددين من العراق وسورية يخططون لشن هجمات في ميونيخ.
وفي 2010 اكتشفت الشرطة طردا يحتوي على متفجرات أرسل من اليونان إلى مكتب ميركل.
ورفعت ألمانيا حالة التأهب منذ قتل متشددون إسلاميون 130 شخصا في هجمات على العاصمة الفرنسية باريس قبل سبعة أسابيع.
في غضون ذلك، أعلن المكتب الفيدرالي الألماني للمهاجرين واللاجئين في بيان أمس أن ألمانيا استقبلت 1,1 مليون طالب لجوء في 2015.
وقال المكتب «لسنة 2015 وعلى المستوى الفيدرالي، تم تسجيل 1,1 مليون طلب لجوء».
ويعد ذلك رقما قياسيا وهو أكبر بخمس مرات من العدد الذي سجل في 2014.